ثانيا: موضوع علم الاجتماع وفروعه

01- موضوع علم الاجتماع

قد يكون من ضروب الخيال أن نحدد موضوعا بعينه لعلم الاجتماع، ذلك أن المجتمع تتشابك مكوناته وعلاقاته وتفاعلاته وتطورات نظمه وغيرها من الجوانب التي تشكل المجتمع في بنيته وتطوره وتغيره، وهذا ما تأكد لنا من خلال عدم اتفاق علماء الاجتماع المؤسسين والمعاصرين على تحديد موضوع أو اثنين لهذا العلم.

فبإلقاء نظرة خاطفة على أي فرع من فروع الدراسات الاجتماعية والإنسانية نجد له موضوعا خاصا ومتميزا، فعلم السياسة على سبيل المثال يتناول الأساليب التي يحدد بها المجتمع حق استخدام السلطة الشرعية، ويتناول بالتحليل الأفكار المتعلقة بالحكومة والسلطة، كما يصف التوزيع الفعلي للمسؤوليات العامة والمؤسسات التي تمارس هذه السلطة، فإذا استطعنا بنفس الطريقة الاهتداء إلى موضوع علم الاجتماع لكان الأمر أكثر يسرا مما طرحناه في البداية.(أنجلز، 52)

وعليه سنحاول الإلمام بأهم الموضوعات التي شكلت مجالا للبحث والدراسات في علم الاجتماع كالتالي:

1-1 المجتمع كموضوع لعلم الاجتماع:

يتخذ علم الاجتماع المجتمع وحدة للتحليل له ككيان كلي، فيصبح دوره هنا الكشف عن الصلات التي تربط النظم الاجتماعية التي تكون المجتمع في ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة، ويمكن أن تتضمن مثل هذه الدراسات للمجتمع قسمين رئيسيين على الأقل، يختص الأول بالتباين الداخلي بين المجتمعات المختلفة، والثاني يتناول كافة المجتمعات كمجموعات إنسانية تتميز ببعض السمات الخارجية المحددة، وفي هذه الحالة نجد علم الاجتماع يطرح تساؤلات مثل هل هناك شواهد على أنماط معينة من المجتمعات كالإمبراطوريات الكبرى مثلا يمكن أن تستمر فترة من الزمن؟ هل تمر المجتمعات بمراحل تطور معينة؟ وقد ساد هذا النمط من التفكير والتحليل الاجتماعي من منظور تطوري لفترة معينة من تاريخ الفكر الاجتماعي، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات التي شكلت حاجز أمام بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه التحليلي.

أما اليوم فنجد تركيز الدراسات الاجتماعية يتجه نحو البناء الداخلي للمجتمع، وهذا من خلال طرح تساؤلات جديدة مثل ما هي المشكلات الداخلية التي يتحتم على كل مجتمع أن يواجهها؟ ما هي أكثر مكونات المجتمع شيوعا؟ كيف تحدد المجتمعات مسؤولية أداء الوظائف؟ ما هي النتائج التي تترتب على ارتباط بعض النظم الاجتماعية ببعضها؟ ومثال ذلك إلى أي مدى يتفق النمط الصناعي من الحياة الاقتصادية مع نمط الأسرة الممتدة؟ (أنجلز، 54)

2-1 النظم الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع:

تعتبر النظم الاجتماعية من أهم موضوعات علم الاجتماع، فهي حسب "**عبد الرازق جلبي**" إحدى أنماط التنظيم الاجتماعي للمجتمع، فهي بمثابة الأنساق الكبرى المنظمة للتفاعل الإنساني الذي هو قاعدة العلاقات الاجتماعية ، وأنواع التفاعل الموجه لغرض معين من الأغراض التي توجه حاجات الإنسان الأساسية ويتفرع عنها بأسماء محددة تكشف عن طبيعة النشاط الاجتماعي وحدوده. **(جلبي، 2000، 79)**

يجدر بنا هنا أن نقدم تعريفا للنظم الاجتماعية ، فهي في الواقع جملة الأحكام والقوانين الاجتماعية والأعراف قد تكون مدونة أو متعارف عليها تعمل بشكل واضح على تحديد سلوكيات وأخلاقيات الأفراد، وترسم أنماط علاقاتهم وتفاعلاتهم الاجتماعية، كما أنها تساهم بوضع ايديولوجية المجتمع وترسيخ أسس نظامه على المستوى الكلي أو الفرعي وتحدد أنماط العلاقات بين أفراد المجتمع ذاته. **(الغزوي وآخرون، 2006، 209)**

ويعتبرها "**بارنز**" تلك آلية التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجهه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة والتي يحتاجها من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.

يرى البعض أن النظم الاجتماعية كالأسرة ، المدرسة، الحزب السياسي تشكل موضوعا أكثر تميز لعلم الاجتماع، على أساس أن المجتمع ككل يتشكل من مجموع هذه النظم الاجتماعية ، إذ نجد "**هربرت سبنسر**" ينظر للنظم الاجتماعية على أنها الأصول التي تؤدي وظائف المجتمع، وقد نمت عن التقاليد والعادات الشعبية ، وكل نظام يحتوي على معايير وعادات وتوقعات تنتقل إلى الأجيال التالية في شكل خبرات تتراكم وتؤدي إلى وجود نماذج مقننة من النظم الاجتماعية التي تقوم بوظائف مختلفة في المجتمع كنسق اجتماعي. **(عبد الهادي، 2009، 129)**

فنجد فئة من الدارسين في علم الاجتماع يتناول النظم الاجتماعية بشكل متخصص، مركزا على تساؤلات مثل: كيف تنشأ وتتطور؟ ما هي السمات المشتركة بين كافة النظم الاجتماعية؟ ما هي الأبعاد التي يمكن على أساسها التمييز بينها؟ كيف تختلف هذه الأبعاد عندما نكون بصدد المقارنة بين هذه النظم؟ ما هي درجة استقلالية هذه النظم عن بعضها البعض؟

وقد حدد "**أليكس أنجلز**" النظم الاجتماعية الأساسية في: نظام الأسرة والقرابة، النظام الاقتصادي، النظام السياسي والقانوني، النظام الديني، النظام التربوي والعلمي، النظام الترويحي والرفاهية والنظام الجماعي والتعبيري. (أنجلز، 50)

ونوجز هنا مضامين بعض النظم الاجتماعية الأساسية:

أ- النظام الأسري:

النظام الأسري لدى الكثير من الباحثين من أهم النظم الاجتماعية، ذلك أن الإنسان يبدأ حياته الاجتماعية بالأسرة، لأنها تشكل أهم خلية تستطيع أن تلبي للإنسان أهم احتياجاته البيولوجية والإنسانية ، ولهذا هي بحق النواة الأولى للمجتمع الإنساني؛

تعرف الأسرة على أنها مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات الدم والزواج وتجمعهم في مسكن واحد، مع تحديد مكانات وأدوار كل فرد فيها وتوضيح لأهم وظائفها وهي المحافظة على النوع الإنساني.**(عفيفي، 2011، 60)**

ونجد الأسرة قد أخذت عبر تاريخ التطور ا إنساني شكلين أساسين، الأول نموذج الأسرة الممتدة والثاني نموذج الأسرة النواة،بالنسبة للأول فيتشكل من الزوج وزوجته وأبنائهما والجد والجدة وبعض أفراد العائلة كالعم والعمة وحتى الزوجات في بعض الأحيان يعيشون ويتفاعلون معا في مكان واحد، أما الشكل الثاني فيتكون من زوج وزوجة وأبنائهما فقط يعيشون في منزل واحد.

للأسرة وظائف أساسية هي: الوظيفة الجنسية، وظيفة الإنجاب، وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية .

ب- النظام السياسي:

إن الصراع حقيقة أساسية وجدت ومازالت منذ بدأ الخليقة متجذرة في الطبيعة البشرية، وعليه فإن التضاد والتنازع قائم تبعا لذلك، وعليه فإن المجتمع الإنساني بحاجة إلى قوة أو سلطة تفرض على الأفراد الانصياع لها، ومثل هذا الرأي نجده عند العلامة "ابن خلدون" حيث يقول:"إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزرع بعضهم عن بعض".

ومفهوم النظام السياسي يقصد به توزيع القوة والسلطة والنفوذ داخل المجتمع والطرق التي يتم تنظيم التوزيع والسيطرة عليه بواسطتها، ويعتبر ظهور السلطة السياسية المتمثلة في الدولة ظاهرة اجتماعية حديثة النشوء نسبيا إذ ظهرت بظهور المدينة والمدنية ونتيجة زيادة حجم المجتمع وتعقد بنائه وعلاقاته.

ومهما يكن نوع الدولة والسباب التي أدت إلى وجودها فإنها كنظام اجتماعي سياسي يتميز بأربع مواصفات:

- شموليتها لكل أعضاء المجتمع.
- تملك السيطرة المطلقة على استعمال القسر والإكراه.
- تتميز بحق اتخاذ القرارات وهي قرارات ملزمة وسلطوية.
- تحمل قوة الشرعية واحتمالا كبيرا للخضوع لها.

ولعل وظيفة الدولة الأساسية كتنظيم اجتماعي هي توفير الأمن والحماية من الأخطار الخارجية والداخلية، وتتمتع بامتلاك القوة المسلحة والعديد من الأجهزة التي تساعدها على ذلك، وممارسة الردع بغرض تحقيق أهداف وأمن واستقرار المجتمع ، وتمارس ذلك من خلال سن التشريعات والدساتير.

ت- النظام الاقتصادي:

يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى الإجراءات والتدابير المنظمة التي تتم بموجبها عمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها من قبل أفراد المجتمع وضمن إطار اجتماعي محدد.

كما يعرف على أنه مجموعة القواعد ونمط الضوابط التي يتبعها المجتمع في استخدام موارده لتحقيق غاياته وفي تحديد الأولويات واتخاذ القرارات الخاصة بالسلع الاقتصادية.

وتعتبر الأفكار الاقتصادية "ابن خلدون" في مقدمته إسهاما حقيقيا في فهم الأمور والحوادث الاقتصادية من منظور اجتماعي– التي يتناولها علم الاجتماع الاقتصادي- ، كما يقوم النظام الاقتصادي في نظره على مجموعة من العناصر البنائية هي: (جلبي، 2000، 82)

- **العمل الإنساني** : ذلك أن قيم الأشياء تنبع من حيث الأساس في العمل الذي يبذل لإنتاجها والكسب هو قيمة الأعمال البشرية .
- **قيم العمل والثروة**: القصد من العمل هو تحصيل أو الحصول على الذهب والفضة...وهنا نجد ابن خلدون قد أدرك العلاقة بين قيمة العمل وثروة الأمم، فهذه الثروة من معدن نفيس كالذهب والفضة يكون العمل موجها أساسا نحو اقتناءها.
- **قيم العمل والعرض والطلب**:العمل يتبع قانون العرض والطلب خاصة في المدن التي ترتفع فيها قيمة العمل لكثرة الحاجة للترف، واعتزاز أهل الترف بخدمتهم وكثرة المترفين وحاجاتهم مما يجعل الصناع والعمال وأهل الحرف تغلوا أعمالهم.

ث- النظام الديني:

النظام الديني من النظم الأساسية في الحياة الاجتماعية سواء كان المجتمع بدائيا أم متحضرا، ويعتبر الدين أهم هذه النظم حيث يركز على علاقة الخالق بالمخلوق ، والاختلاف الذي وقع بين الدين وغيره من جوانب الحياة الاجتماعية يتعلق بالمعتقدات والتطبيقات نحو معبودات لا يخضع وجودها للملاحظة.

التفكير الديني عند الإنسان - بغض النظر عن نوع هذا التفكير- يسعى للبحث عن اليقين في الطبيعة وينشد فهم أسباب وجود الإنسان ومعرفة الحياة الغامضة بالنسبة له وما يحيط به ، فقد تأثر الإنسان بظروف الحياة الاجتماعية والطبيعية وخضع لعدد من الرموز وأضفى عليها صفة القداسة

وأخذ يتبرك لها كي يرضيها وتحميه من أخطار الطبيعة وشرور بني جنسه ولأنها مصدر رزقه، وقد خضع النظام الديني منذ بدء الخليقة غلى مراحل تطورية على النحو التالي: **(الغزوي وآخرون، 2006، 239)**

- المرحلة الوثنية.
- مرحلة تقديس مظاهر الطبيعة.
- مرحلة تأثير الأديان السماوية (غير الإسلامية).
- مرحلة التوحيد .
- مرحلة الدين الإسلامي.

النظام الديني يمثل مجموعة من الظواهر العقائدية والعبادات التي تعطي معنى للحياة البشرية وتعمل على تنظيم السلوك الإنساني حيال العالم الفوقي كعقيدة يشترك فيها جماعة من الأفراد الذين يكونون وحدة متماسكة، وعليه فإن الدين يمارس وظائف متعددة على الصعيد الفردي والاجتماعي أهمها:

- يعطي الفرد الشعور والإحساس بالأمن والطمأنينة والاستقرار.
- يحدد للفرد هويته وانتماءه للجماعة من خلال قبول القيم والمعتقدات وممارسة الشعائر.
- يوفر عامل ضبط النفس و تنظيم العلاقات الاجتماعية التي تشكل البناء الاجتماعي.

ج- النظام التربوي:

يعرف النظام التربوي على أنه مجموعة مترابطة مع بعضها البعض من القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تنتهجها دولة ما لتوجيه أمور التعليم وتسيير شؤونها سعياً إلى الارتقاء بالقيم والمبادئ العامة للأمة بما يتماشى مع السياسات التربوية لتعكس الفلسفة بمختلف أشكالها الفكرية، الاجتماعية والسياسية في دولة معينة.

حيث **يهدف النظام التربوي** إلى صقل شخصية الفرد والجماعة في آن واحد لتحقيق التنشئة الاجتماعية الناجحة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، وبالتالي فإنّها تحقق للفرد إمكانية التأقلم مع ما يحيط به من بيئة اجتماعية، كما يهدف إلى إكساب الفرد المهارات الأساسية بالاعتماد على مناهجه وآلياته المستخدمة في المجال المدرسي، ويأتي ذلك في إطار السعي لإمداد الطلبة بالإمكانية التامة على أداء المهارات التي تنفعهم في ممارسة الأنشطة في مختلف مجالات الحياة، كما يحرص النظام التربوي دائماً إلى الارتقاء بمستويات التعليم وتحسين جودتها بالاعتماد على سلسلة من الإجراءات المتبعة والمرتبطة بالمناهج الدراسية المعطاة للتلاميذ، ويعمل على تفعيل الدور التربوي بشكلٍ جدّي بواسطة التجديدات التربوية والإصلاحات المستحدثة بين فترة وأخرى، كما تُضفي التكنولوجيا تحسيناً ملموساً على نوعية التعليم عند الاستعانة بها.

ويمكن أن نلخص **وظائف النظام التربوي** في الآتي: (https://mawdoo3.com)

- يساهم النظام التربوي في تحقيق النمو والاستمرار في الحفاظ على شخصيته وذاته من خلال قيامه بالربط المستمر بين سمات ثقافته المحلية والوافدة دون إحداث أي انحلال أو تغير أو ذوبان أي منهما في الآخر، فتزداد أبعاد التفاعل والتكيف مع الحفاظ على معالم الشخصية المحلية.
- يلعب النظام التربوي دوراً فعالاً في تنظيم الحياة الاجتماعية، إذ يوفر متطلبات الأفراد في المجتمعات من استقرار وأمن من خلال محاربة المشكلات الاجتماعية قبل استفحالها في ثناياه.
- يُلبي كافة حاجات المجتمع الاقتصادية، وخاصة الأيدي العاملة المدربة، والتكنولوجيا الحديثة والرقمنة.

ثانيا: موضوع علم الاجتماع وفروعه (تابع)

1-1 العلاقات الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع

تعتبر النظم الاجتماعية أنساقا معقدة من العلاقات الاجتماعية ، فالأسرة مثلا نظام اجتماعي يتكون من شبكة علاقات متعددة، منها العلاقات بين الزوج وزوجته، العلاقات بين الأبوين وأطفالهما، العلاقات بين الإخوة وحتى تلك العلاقات بين الجدين وأحفادهما، فكل هذه العلاقات نستطيع دراستها وتتبع بعض الجوانب المشتركة فيها، كالخصائص المتعلقة بحجم الجماعة التي تتم فيها، نوع العلاقة كالسيطرة أو الخضوع...الخ.

وهنا يمكن أن **نعرف** العلاقات الاجتماعية بأنها: الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، والتي تنشأ نتيجة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض ومن تفاعلهم في بوتقة المجتمع، ومن صور هذه العلاقات الصداقة، الروابط الأسرية، القرابة، الزمالة في العمل...الخ.

ولعل "ماكس فيبر" قد التزم التزاما جادا بالفكرة التي مؤداها أن علم الاجتماع يقوم بالأساس على دراسة العلاقات والأفعال الاجتماعية، كما وضع مجموعة من المقولات لوصفها وتحليلها، كما كانت جزءا كبيرا من كتابات "جورج زيمل" و "تالكوت بارسونز" وأخذت حيزا واسعا في البحوث الأمبريقية على نطاق واسع حديثا فقط، تركزت في الأساس في دراسة الجماعات الصغيرة وفي البحوث الصناعية.(أنجلز، 56)

ويمكن **تصنيف العلاقات الاجتماعية** إلى:

أ- علاقات اجتماعية أولية وأخرى ثانوية.
ب- علاقات اجتماعية طويلة الأجل وأخرى مؤقتة.
ت- العلاقات الاجتماعية المباشرة والغير مباشرة.
ث- العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية.
ج- العلاقات الاجتماعية الإيجابية والسلبية
ح- العلاقات الأفقية والرأسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى جملة من العوامل المتحكمة في العلاقات الاجتماعية وهي : **(فياض، 2016، 11)**

أ- **القيم:** للقيم أثر واضح على علاقة الفرد بالمجتمع، فعندما تقوى وتشتد فإنها تصبح من عموميات النسيج الاجتماعي ومن إلزاميات توجيه تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، وبذلك يمتثل الفرد لها ويتقبلها نظرا لضرورتها الثقافية وانتشارها اجتماعيا، من أهم هذه القيم نجد

القيم الروحية والدينية، القيم الاجتماعية، القيم السياسية، القيم الاقتصادية والقيم الجمالية.

ب- **المعايير**:هي القواعد التي نالت القبول والرضا الشرعي من أجل ضبط وتنظيم سلوك الأفراد ، فهي تمثل قوة ضاغطة ومؤثرة عليهم.

تظهر المعايير عندما يتفاعل أفراد لهم دوافع واهتمامات مشتركة لفترة كافية من الوقت، فتطبيق المعايير من أجل المحافظة على السلوك القائم والتعارف عليه والمحافظة على التفاعل المستمر نسبيا بين الأفراد، فهي محاكات يمكن الرجوع إليها للحكم على سلوك الأفراد والسلوك الاجتماعي الذي يجد القبول دون رفض أو اعتراض، فالمعايير الاجتماعية هي التي تحدد الصحيح من الخطأ.

لكنها تبقى مختلفة باختلاف الثقافات والجماعات ، وهي تنمو وتتطور وتتعدل وتتغير.

2-1 العمليات الاجتماعية كموضوع لعلم الاجتماع:

أينما وجدت الجماعات الإنسانية فأفرادها لا يعيشون بمعزل عن بعضهم البعض، فهم يتصلون ببعضهم بوسائل متعددة مما يجعلهم يؤثرون ويتأثرون ببعضهم، ومن ذلك تنشأ بينهم العلاقات التفاعلية التي تجعلهم وحدة متكاملة، والعلاقات الاجتماعية توجد بين الأفراد عندما يأخذ كل واحد من الفاعلين باعتباره أفعال الآخرين في توجيه سلوكهم ، وبالتالي يكون هذا التوجيه متبادلا فتسود العلاقات وتستمر.

ومن أهم العمليات الاجتماعية نذكر:

أ- الامتثال:

يعني أن تفعل ما يتعين عليك أن تفعله، كأن يؤدي التلميذ واجباته، أو يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور أو الشرطي بمواصلة السير، في هذه الأمثلة وغيرها نجد أن الوضع صريح ومحدد تحديدا دقيقا في القواعد التي تحكمه، فضلا عن القوة التي تكفل تدعيم الامتثال ، وهنا نجد علماء الاجتماع ينطلقون من قضية نعرفها ونقبلها جميعا وهي الامتثال للدور الاجتماعي وأداء المهام المرتبطة به ويعتمد كذلك على الجزاءات.(أنجلز، 152)

ب- الانحراف:

ينشأ الانحراف عند الابتعاد عن المعايير المقبولة اجتماعيا عن فعل يحمل المجتمع نحوه مشاعر قوية إلى الحد الذي يجعله يتبنى جزاءات معينة لكي يمنع أو يتحكم في السلوك المنحرف، فزيادة السرعة على الطريق العام مخالفة للقانون تعتبر انحرافا، وقد درس علماء الاجتماع بالو.م.أ كثيرا مشكلات الجريمة وجنوح الأحداث، البغاء، الإدمان بوصفها انحرافات اجتماعية مخالفة للمعايير.

ت- التعاون:

التعاون يحتاج فيها الفرد إلى شخص آخر يساعده في إنجاز العمل أو ليكون العمل أكثر اتقانا، فالتعاون علاقة يعمل فيها إثنان أو أكثر لتحقيق هدف معين.، وفي الغالب يكون الطرفان غير متساويان وبينهما فوارق، والتعاون أنواع فهناك التعاون التلقائي أو العفوي، التعاون التقليدي، التعاون الموجه والتعاون الاتفاقي أو التعاقدي .

ث- المنافسة:

هناك تشابه بين التعاون والمنافسة في كون الطرفان يتطلعان لتحقيق هدف مشترك، إلا أن عملية المنافسة تقضي بأن يصل أحد الطرفان إلى الهدف قبل الآخر ليكون هناك فائز في الأخير، والمنافسة ليست نقيض التعاون إلا أنها تشمل بعض درجات التعاون، لأنه على المتنافسين أن يتعاونوا معا في اللعب بمقتضى القوانين التي تحكم اللعبة كما هو الحال في كرة القدم، التنافس بين الطلاب لبلوغ المرتبة الأولى.

ج- الصراع:

في عملية المنافسة يحاول المتنافسون أن يحققوا الهدف نفسه تبعا للقوانين المقبولة، فالمتنافسون يركزون على الفوز دون إيذاء الطرف الآخر، وعندما لا يحترم المتنافسون ذلك ينقلب التنافس إلى صراع، وهنا يصبح الصراع عملية قهر وتدمير الطرف الآخر لبلوغ الغايات، وقد وجد الصراع في جميع الأنظمة الاجتماعية، بين الإدارة والعمال، بين المجرمين والشرطة، بين الزملاء...الخ، ويعد الصراع عملية هدامة داخل البناء الاجتماعي.

ثانيا: موضوع علم الاجتماع وفروعه (تابع)

- **فروع علم اجتماع**

بعد أن استقل علم الاجتماع عن الفلسفة وصار له موضوعاته واتسعت أفاقه، رأى علماء الاجتماع أن يكون بداخل العلم فروعا يهتم كل منها بجانب محدد من جوانب الحياة الاجتماعية ، فأصبح هناك علم اجتماع العام مع عدد من العلوم الاجتماعية التي شكلت فروعا لهذا العلم ، لذا سنحاول في هذا العنصر الإلمام بأهم فروع علم الاجتماع .

1-2 علم اجتماع السياسي:

يدرس علم اجتماع السياسي الظاهرة السياسية في حضن المجتمع، ويبين مختلف التأثيرات التي يمارسها المجتمع بالفعل السياسي، ثم تفسير الظواهر السياسية في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية. (حمداوي، 2015، 16)

يستند علم اجتماع السياسي إلى عدة مواضيع سياسية لها علاقة بالمجتمع تأثيرا وتأثرا، مثل موضوع القوة، السلطة، الدولة، التطرف، العنف، الثورة، الإرهاب، التنشئة السياسية، العولمة، الديمقراطية، النخبة، المشاركة السياسية، التنمية السياسية، الإديولوجيات، جماعات الضغط، النقابات، الدساتير، طبيعة نظام الحكم، الانتخابات...الخ.

ولعل أهم القضايا التي يهتم بها علم اجتماع السياسي نجد "**النظم السياسية**" ودراستها من وجهة نظر سوسيولوجية، كالأنظمة الديمقراطية، الدكتاتورية، الملكية، الجمهورية،...الخ.

كما يهتم بتبيان علاقة النظام السياسي بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، واستقراء المشاركة السياسية من خلال التنظيمات والنظم المختلفة لهذه المشاركة، ثم التعرض للتغير السياسي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى.

2-2 علم اجتماع الإداري:

هو فرع يدرس الأنظمة الإدارية التي ترتكز عليها الدولة أو الحكومة أو السلطة التنفيذية أو الوظيفة العمومية في أدائها لخدمتها ومشاريعها وإنجازاتها وإصدار القرارات ، ومن هنا فإن علم اجتماع الإدارة يدرس الإدارة باعتبارها فضاءا يشتمل مجموع الموظفين والمديرين ورؤساء الإدارة الذين تجمعهم علاقات وظيفية مختلفة ضمن نسق تراتبي بيروقراطي أو ديمقراطي، وكل ذلك في ضوء رؤية سوسيولوجية بالتركيز على بنية الإدارة واختصاصاتها ووظائفها ودورها في المجتمع من جهة ، ودراسة الموظفين وعلاقتهم بالإدارة والمجتمع من جهة ثانية ودراسة السلطة والقوة الإدارية من جهة ثالثة.

من أهم القضايا التي يتناولها علم اجتماع الإدارة بالدراسة نجد: الإدارة، الوظيفة العمومية، البيروقراطية، النخب الإدارية، الإدارة المركزية واللامركزية، السلطة الإدارية، التقسيم الإداري، اتخاذ القرارات، الحكامة، الصراع الإداري ، الخدمات الإدارية ...الخ.

2-3 علم اجتماع الاقتصادي:

يُعنى علم اجتماع الاقتصادي بدراسة الظواهر الاقتصادية في ضوء المقاربة الاقتصادية بفهم أشكال الاقتصاد وتفسيرها، فهو علم يدرس الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك ، إذن السوسيولوجيا الاقتصادية هي دراسة النظام الاقتصادي في مختلف بنياته وأشكاله وأنساقه وأنشطته، ودوراته، ووظائفه وعلاقاته مع التركيز على الأفعال الاقتصادية العقلانية والهادفة في سياقاتها المجتمعية.

حيث يعرفه "**سميلسر**" في كتابه (**سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية**) بأنه العلم الذي يقوم على تطبيق الإطار المرجعي لعلم الاجتماع ونماذجه التفسيرية لدراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعالج عمليات الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك للسلع والخدمات النادرة. **(حمداوي، 2015، 57)**

وعليه يمكن القول بأن الظواهر الاقتصادية تتخذ طابعا اجتماعيا كونها ترتبط برغبات الأفراد وحاجاتهم وحوافزهم وأنشطتهم، إضافة إلى أن الاقتصاد دائما كان في خدمة المجتمع وتماسكه وانسجامه كما وكيفا.

بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نشير إلى بعض المواضيع التي يدرسها علم اجتماع الاقتصادي مثل: الرأسمال الاقتصادي، العمل والاستثمار، التنافس الاقتصادي، التبعية ، العولمة الاقتصادية، الأزمات الاقتصادية، علاقة الاقتصاد بالمشاكل الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية المستدامة، الثورة الرقمية ، أثر الضرائب على الاقتصاد والمجتمع، النمو الديمغرافي وعلاقته بالإنتاج الغذائي والزراعي،...الخ

2-4 علم اجتماع التربوي:

تُعد الظواهر المتعلقة بالتربية والتعليم والمؤسسات التعليمية وعلاقتها بالمجتمع مجال الدراسة في علم اجتماع التربوي، وهذا يعني أن المدرسة تعكس جيدا محيطها الاجتماعي بشكل مباشر وغير مباشر، وهنا يمكن نقدم تعريف "أحمد أوزي" لسوسيولوجيا التربية بقوله (علم اجتماع التربوي يقوم بدراسة أشكال الأنشطة التربوية للمؤسسات كأنشطة المدرسين و التلاميذ والإداريين داخل المؤسسات المدرسية، كما يقوم بوصف طبيعة الأنشطة التي تتم بين المدرسة والمؤسسات الأخرى، كالأسرة والمسجد والنادي، كما يهتم بالشروط الاقتصادية والطبيعية التي تعيش فيها هذه المؤسسات وشروط وجودها وتعاملها). **(حمداوي، 2015، 104)**

وتجدر الإشارة هنا أن المدرسة ليست الموضوع الوحيد لهذا العلم، بل يتجاوزه لدراسة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات التربوية، ودراسة المؤسسات التي تقوم بوظيفة التنشئة التربوية والاجتماعية، وربط التكوين بوظيفته الاجتماعية والاقتصادية والاديولوجية، وتبيان دور الأنظمة التربوية في التغير الاجتماعي؛

كما يهتم علم اجتماع التربوي بدراسة العلاقة بين الظواهر المدرسية والأسرة والسياسة والاقتصاد، ويكشف لنا التغلغل الاجتماعي والسياسي في المنظومة التربوية، هذه الأخيرة التي طالما خضعت للتوجهات السياسية والاديولوجية، وتهدف هذه السوسيولوجيا إلى التقليل من مسؤولية الأفراد وخاصة في مجال الفشل الدراسي، لتحمل المجتمع وبنياته ذلك، وفي ذات الوقت تشدد على دور المدرسة في تغير المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، والتأهيل الاقتصادي وتطوير المجتمع وتحقيق التقدم والازدهار، وتحقيق الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الأمية، ومن هنا أصبح التعليم مشروعا مجتمعيا كبيرا في مجال التنافس لاسيما في عصر العولمة والثورة المعلوماتية والرقمية.